التقرير السنوي المتعلق بتنفيذ الهيئة لبنود وثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاعات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد

تموز 2021

إن هذا التقرير يأتي للتأكيد والبناء على الدور الهام والمحوري الذي تضطلع به هيئة تنظيم قطاع الإتصالات، وتنفيذاً للمحاور الرئيسية التي تشتمل عليها بنود وثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاعات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد لعام 2018، من متطلبات وهو الأمر الذي تؤكده الفقرة (18) من بنود الوثيقة، والتي تنص: "*على الهيئة الإستمرار بمتابعة تنفيذ بنود السياسة العامة المطلوبة منها، ونشر تقرير سنوي عن إنجازاتها في تنفيذ تلك البنود على موقعها الإلكتروني، وتزويد الوزارة بتقرير سنوي عن هذه الإنجازات*". وبما أن وثيقة السياسة العامة قد تناولت العديد من البنود الرئيسية، فقد أناطت بالهيئة مسؤولية تنفيذها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، لذا كان لابد من هذا التقرير، ليبين للحكومة أولاً، وللجهات المعنية ثانياً، أهم ما قامت به الهيئة منذ بداية العام 2021 وحتى الآن، لتنفيذ متطلبات بنود وثيقة السياسة العامة، وهي على النحو التالي:

أولاً: الحوكمة:

فيما يتعلق ببنود السياسة العامة المتعلقة بالحوكمة، البنود (14-21)، فقد قامت الهيئة بما يلي:

1. الإستمرار بإدارة وتنظيم الموارد النادرة بالشكل المناسب، وتوفير الخدمات في المناطق غير المخدومة، وغير مكتملة الخدمات، وذلك من خلال:
   أ. رفع المقدرة الفنية والإدارية للهيئة من خلال، رفدها بالأنظمة الفنية الحديثة، والمتخصصة، وتوفير التدريب اللازم للعاملين فيها.
   ب. إدامة تحديث نظام إدارة الطيف الترددي المحوسب بما ينسجم مع متطلبات القطاع، وأبرز التحديثات الدولية بما يخص إدارة الطيف الترددي.
   ج. إستمرار إجراء دراسات لإتاحة حزم ترددية وفقاً للتوصيات والقرارات الدولية ذات العلاقة، مما يتيح الإستخدام الأمثل للطيف الترددي، حيث يجري العمل على توفير حزم ترددات الجيل الخامس للإتصالات المتنقلة، بالإضافة إلى اعتماد تقنيات جديدة لخدمة WiFi، وتوفير الحزم الترددية المناسبة لها.
   د. متابعة التحديثات الصادرة عن الإتحاد الدولي للاتصالات، والجهات والمنظمات الدولية المقيِّسة ذات العلاقة، والسير بإجراءات عسكها على إجراءات وتعليمات الهيئة النافذة، حيث يجري العمل حالياً على إعتماد رخصة للأجهزة قصيرة المدى.
   هـ. متابعة عمل المشغلين والمرخصين للعمل على ضمان التزامهم بتعليمات الرخص الممنوحة لهم، والتشريعات ذات العلاقة بإدارة وتنظيم الموارد النادرة.
   و. تفعيل منظومات مراقبة الطيف الترددي المتنقل، والثابت، والمحمول، لمراقبة الطيف الترددي من (9Khz – 50 GHz)، وكذلك تفعيل مراقبة البث الإذاعي العامل على النطاق الترددي FM، في 21 محطة، إضافة إلى مراقبة إستخدام الطيف الترددي الراديوي في مناطق المملكة المختلفة من حيث الترددات المستخدمة والمتاحة، ومحددات الأجهزة الراديوية العاملة والمرخصة، ومناطق التغطية.
   ز. إجراء الفحوصات الفنية لتحديد أثر التعرض للحقول الكهرومغناطيسية على الصحة والسلامة العامة.

ح. التفتيش الفني الميداني على المرخصين مستخدمي الطيف الترددي لضمان الالتزام بالمحددات الفنية المرخصة.

ط. معاينة وفحص الأجهزة الراديوية المستخدمة، لتحديد الإستخدامات الفعلية للترددات، وضمان الإستخدام الأمثل لها، وحماية الطيف الترددي من التشويش والتدخل السلبي.

ي. معالجة التشويش والتداخلات الراديوية والشكاوى المتعلقة بها.

ك. تم مراجعة خطة الترقيم الوطنية، وإدراج التعديلات عليها بالتوازي مع تعليمات حجز وتخصيص السعات الرقمية، وتم رفع المسودة النهائية بعد الإستشارة العامة للمجلس لاعتمادها.

ل. .تطوير نظام مؤتمت لإدارة سجل الأرقام، حيث من المتوقع أن يتم العمل به في الربع الثالث من العام 2021.

م. العمل على إدامة وتحديث إتفاقيات تنسيق استخدام الترددات بين الهيئة، والجهات المعنية داخل المملكة، من خلال أعمال اللجنة المكلفة بذلك.

ن. الاستمرار بدعم توفير خدمات الإتصالات المتنقلة في بعض المناطق غير المخدومة، وذلك من خلال إلزام مشغلي خدمات الاتصالات المتنقلة العامة، ببناء مواقع راديوية جديدة في المناطق ذات العلاقة، وذلك عند تجديد رخص الطيف الترددي الممنوحة لهم، والتي كان آخرها تجديد الرخصة العامة للطيف الراديوي المتعلقة بالإطار المتكامل للترخيص والتنظيم، إعتباراً من شهر شباط لعام 2021.

س. تمديد فترات منح مشغَلي خدمات الإتصالات العامة حزم ترددية إضافية، في ظل الظروف الراهنة المتعلقة بجائحة كورونا، وذلك لاستدامة عمل شبكات الإتصالات، وتعزيز جودة خدمات الإنترنت، لتلبية الطلب المتزايد على خدمات الإتصالات.

2. تقديم تقارير دورية من قبل الهيئة، وبشكل نصف سنوي عن إنجازاتها في تنفيذ البنود المطلوبة منها، وفقًا لبنود السياسة العامة إلى وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة، ونشرها على الموقع الإلكتروني للهيئة.

3. بهدف تنظيم إجراءات الهيئة المتعلقة بإصدارها لتعليماتها، ولضمان شفافية ووضوح هذه الإجراءات، ولإتاحة المجال أمام المرخص لهم للمشاركة في إعداد التعليمات، فقد أصدرت الهيئة تعليمات القواعد الإجرائية لإصدار التعليمات وتعديلها عام 2007، كما عملت الهيئة على مراجعتها وتعديلها في عام

2010، حيث تطبق أحكام هذه التعليمات عند إصدار كافة القرارات التنظيمية والتعليمات التي يتم إعدادها وإعتمادها من قبل الهيئة في قطاعي الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

4. ضمن إطار سعي الهيئة الدائم لمراجعة وتعديل تعليماتها حيثما اقتضى الأمر ذلك، بالإضافة الى إصدار التعليمات والقرارات التنظيمية الضرورية للقطاع، عملت الهيئة خلال العام 2020، على ما يلي:

أ. الالتزام بتنفيذ مدونة حكومة السياسات والأدوات التشريعية بالدوائر الحكومية وسياسة دراسة تقييم الأثر بالتعاون مع إدارة تطوير الأداء المؤسسي والسياسات برئاسة الوزراء.

ب. إصدار تعليمات معدلة لشروط وإجراءات الحصول على الموافقة النوعية لأجهزة الإتصالات، وتنظيم إدخالها إلى المملكة، وإصدار تعليمات متطلبات خاصة لإنشاء وتشغيل وإدارة منظومة إنترنت الأشياء، واصدار تعليمات لتنظيم نقاط الربط المحلية من خلال تطبيق ما ورد في تعليمات القواعد الاجرائية، من طرح مسودة التعليمات للإستشارة العامة، وتلقي الردود، وعكسها على التعليمات، وإصدار مذكرة إيضاحية ...إلخ.

ج. تم إعداد مسودة تعليمات إجراءات تقديم الطلب ومعايير اختيار المرخص لهم للاتصالات العامة، وهي حالياً قيد النظر من قبل مجلس مفوضي الهيئة.

د. بهدف تحقيق مبدأ الشفافية والتكاملية مع كافة الشركاء في القطاع، فقد قامت الهيئة بدراسة الردود الواردة على الإستبيان المتعلق بإتاحة النطاق الترددي (6) ج.هـ لاستخدام تقنية الواي فاي، وعكس ذلك على مضمون التعلميات ذات العلاقة بهدف اعتمادها من قبل مجلس مفوضي الهيئة.

هـ. نشر الوثائق الإستشارية المتعلقة بنتائج مراجعة أسواق الاتصالات على الموقع الإلكتروني للهيئة، ضمن مدة زمنية كافية لتلقي الملاحظات عليها من قبل الجهات المعنية، وذلك قبل إصدار القرارات التنظيمية المتعلقة بمراجعة الأسواق.

5. تتيح الهيئة للمواطنين والمرخص لهم والشركات والجهات الحكومية الوصول الإلكتروني الفوري إلى المعلومات التجارية غير السرية المتعلقة بطلبات منح التراخيص المختلفة والموافقات النوعية لمعدات وأجهزة الاتصالات.

6. تقوم الهيئة بشكل دوري بالنظر في التعليمات والقرارات التنظيمية من حيث الحاجة والأثر على التطبيق، حيث ستقوم الهيئة بمراجعة التعليمات، والقرارات الحالية، والحاجة إلى إصدار تعليمات جديدة في ضوء نتائج دراسة الأسواق سواءً بالسحب و/أو التعديل للتعليمات والقرارات التنظيمية.

ثانياً: قطاع الإتصالات:

فيما يتعلق ببنود وثيقة السياسة العامة المتعلقة بتعزيز المنافسة الفعّالة والموضحة (البند 2,1)، فقد قامت الهيئة بما يلي:

1. يعتبر مشروع مراجعة الأسواق الذي قامت الهيئة بالإنتهاء منه، ونشر نتائجه (القرارات التنظيمية) بمثابة مراجعة دورية للتعليمات والقرارات التنظيمة، وفقاً لظروف السوق، وتعمل الهيئة حالياً على تطبيق مخرجات المراجعة بإعادة النظر بجملة من التنظيمات المسبقة التي تم تبنيها، حيث تم مؤخراً اعتماد نطاقات العمل المتعلقة بتنفيذ المشاريع من قبل مجلس مفوضي الهيئة. كما قامت الهيئة بإعداد مسودة تعليمات عروض خدمات الاتصالات العامة لوضع إطار تنظيمي للعروض، وما تزال قيد الدراسة. كما قامت الهيئة أيضاً بمراجعة تعليمات تنظيم إرسال رسائل الجملة، حيث تم إصدار تعليمات جديدة ومعدلة بتاريخ (2021/6/7)، ونشرت على موقع الهيئة الإلكتروني.
2. إعداد الشروط المرجعية لتنفيذ مشروع قابلية نقل أرقام الهواتف المتنقلة، بالتعاون مع مشغلي شبكات الهواتف المتنقلة؛ زين، أورانج، وأمنية، وبمشاركة خبراء دوليين، لكن الشركات المعنية، والجهات الأمنية المختصة، توافقت على عدم إعطاء هذا الموضوع أولوية للتطبيق، خلال هذا العام ضمن المباحثات التي تقوم بها الوزارة معها، بهدف دعم وتحفيز القطاع، وذلك على نحوٍ مخالف لمتطلبات السياسة العامة، والهيئة ما زالت بإنتظار أية توجيهات من الوزارة بهذا الخصوص.
3. قامت الهيئة بالإنتهاء من مراجعة أسواق الاتصالات، وتم نشر نتائج المراجعة الصادرة عن مجلس مفوضي الهيئة بتاريخ 2020/9/30، على الموقع الالكتروني للهيئة، إذ أخذت بعين الإعتبار جميع التطورات التكنولوجية خلال السنوات السابقة، والزيادة في عدد مقدمي خدمات الإتصالات، وبالأخص خدمات الإنترنت الثابت عريض النطاق بالاعتماد على شبكات الالياف الضوئية، بالإضافة إلى أثر خدمات (OTTs) على الخدمات التقليدية المقدمة من قبل المرخص لهم، عند فرض أية أحكام علاجية وإخضاع الأسواق للتنظيم، ونظراً للظروف التي مرت بها البلاد خلال جائحة كورونا فقد حصل تأخير أعاق إتمام المشروع والإنتهاء منه، حيث تضمنت هذه القرارات، ما يلي:
   - الأسواق الخاضعة للتنظيم على مستوى الجملة والتجزئة.
   - المشغلين الذين لهم حصة سوقية مؤثرة في كل سوق خاضع للتنظيم.
   - الأحكام العلاجية المقترحة للتعامل المسبق مع أية مشاكل محتملة من وجود مشغل مهيمن، والتي تم فرضها بما يراعي ظروف السوق، وعدم خلق أي أعباء تنظيمية لا حاجة لها، حيث خضعت هذه

الأحكام لتقييم الأثر، من خلال ربط كل عنصر من عناصر الأحكام العلاجية بمشكلة متوقعة في المنافسة، وأن كلفة تبني الأحكام العلاجية أقل من كلفة وقوع ضرر في المنافسة.

4. تنفيذ إجراء مراجعة التعليمات التنظيمية المتعلقة بضمانات المنافسة، وهي على نوعين:

أ. التعليمات المتعلقة بالتنظيم المسبق، وتتمثل بمخرجات مراجعة الأسواق، فقد قامت الهيئة بالتشاور بهذا الخصوص مع مديرية المنافسة في وزارة الصناعة والتجارة والتموين.

ب. التعليمات المتعلقة بالتنظيم اللاحق (تعليمات حماية المنافسة في قطاع الإتصالات) فقد قامت الهيئة بنشر الجدول الزمني لمراجعة هذه التعليمات على موقعها الإلكتروني، وبالتعاون مع مديرية المنافسة والجهات ذات العلاقة، ومن المتوقع الانتهاء من هذه المراجعة خلال النصف الثاني من العام 2021.

5. قامت الهيئة بإجراء مراجعة شاملة للأسواق في الأعوام 2018، 2019، وتم خلالها تحديد الأسواق ونطاقها الجغرافي، علماً أن المعايير التي تتخذها الهيئة لتحديد توقيت المراجعات تم بيانها في وثيقة الورقة البيضاء الصادرة عن الهئية عام 2009، والتي بينت كيفية تعريف الأسواق وتحديد الهيمنة، وبينت ذات الورقة أن مراجعة الأسواق، وحسب الممارسات الدولية تكون كل 3 سنوات أو حسب مقتضيات السوق، وعند مراجعة تعليمات حماية المنافسة في قطاع الاتصالات سيتم وضع معايير لتحديد أوقات مراجعة الأسواق.

<u>فيما يتعلق ببنود وثيقة السياسة العامة المتعلقة بخطة توفير الطيف الترددي والموضحة ضمن (البند 2,2)، فقد قامت الهيئة بما يلي:</u>

بهدف نشر الخطة الوطنية الخاصة بنطاقات الطيف الترددي الراديوي، لتحديد النطاقات المخصّصة للإستخدامات المدنية والمتاحة لمرخصي الإتصالات، للمساعدة في تخطيط الأعمال التجارية والتشغيلية في الوقت المناسب، قامت الهيئة خلال العامين 2020 و2021، بما يلي:

1. إعلام الشركات عن توفر حزم ترددية مخصصة لغايات إجراء التجارب على تشغيل شبكات تكنولوجيا الجيل الخامس للإتصالات المتنقلة.

2. إدامة العمل على وضع خطة جديدة لتحديد إستخدامات الطيف الترددي الراديوي بالتشارك مع مديرية سلاح اللاسلكي الملكي، وذلك من خلال إعادة توزيع للحزم الترددية، وتوفير حزم ترددية جديدة في نطاقات ترددية مختلفة قابلة للترخيص، لتقديم خدمات الاتصالات الراديوية المتنقلة والثابتة وبالأخص تلك الخاصة بشبكات الجيل الخامس.

3. تشكيل لجنة بالشراكة مع مندوبي الجهات الأمنية لتوفير حزم ترددية لتشغيل شبكات تكنولوجيا الجيل الخامس للاتصالات المتنقلة.

4. إتخاذ الإجراءات الفنّية اللازمة في بعض الحزم الترددية بالتنسيق مع المرخّصين لإخلاء النطاق الترددي (26) ج.هـ، الذي تم تحديده من قبل الإتحاد الدولي للاتصالات لشبكات الاتصالات المتنقلة.

5. كشف وتحديد ومعالجة حالات التشويش، لضمان عدم التأثير على الإستخدام والتقيد بالنطاقات المخصصة.

6. إجراء عمليات المسح الميداني للطيف الترددي للتأكد من إمكانية منح الرخص الترددية (قبل الترخيص)، بناءً على خلو وصفاء ذلك الجزء من الطيف.

7. تحديث الجدول الوطني لتوزيع الترددات، وفقاً لمخرجات المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC-19) ولوائح الردايو 2020.

8. ستقوم الهيئة بعد إنتهاء عمليات التنسيق اللازمة مع القوات المسلحة المسلحة/ مديرية سلاح اللاسلكي الملكي، والإنتهاء مما ورد أعلاه بوضع الخطة ونشرها على الموقع الالكتروني للهيئة.

<u>فيما يتعلق ببنود وثيقة السياسة العامة المتعلقة بدعم تطوير الشبكة وتقديم خدمات جديدة والموضحة ضمن (البند 2,3)، فقد قامت الهيئة بما يلي:</u>

1. تم الانتهاء من مرحلة الإستشارة العامة المتعلقة بتعليمات المشاركة في البنى التحتية لشبكات الاتصالات والتجوال الوطني، ولم يتم اعتماد التعليمات بسبب عدم مواءمتها لمخرجات مراجعة الأسواق وحاجتها للمراجعة والتعديل، وعليه سيتم العمل ضمن خطة تطبيق قرارات مراجعة الأسواق 2020، على إعداد صيغة معدلة جديدة من مسودة التعليمات، بالتعاون مع الشركة الإستشارية المنفذة لقرارات مشروع مراجعة الأسواق المعتمدة، وذلك في هذا العام 2021.

2. توفير الطيف الترددي اللازم للإستخدام التجاري لإنترنت الأشياء (IoT)، والجيل الخامس من خدمات الإتصالات المنتقلة على النحو التالي:

أ. أصدرت الهيئة مسودة تعليمات ومتطلبات خاصة لإنشاء وتشغيل منظومة إنترنت الأشياء، بموجب قرار مجلس المفوضين بتاريخ 2020/5/27، وبموجب إستشارة عامة بتاريخ 2019/11/27، وذلك بهدف معالجة بعض الجوانب التنظيمية الهامة المتعلقة بالاستخدام التجاري لإنترنت الأشياء (IoT)، ومنها توفير الطيف الترددي اللازم لذلك، وبعد ذلك قامت الهيئة بإعادة النظر بالتعليمات بناءً على طلب الشركات في القطاع، وذلك بموجب قرار مجلس المفوضين بتاريخ 2020/8/31، وقامت بإصدار استشارة جديدة بتاريخ 2020/11/17، لمدة 30 يوماً، وتم عرض ملاحظات الشركات الواردة على الإستشارة لمدة 15 يوماً، وعلى موقع الهيئة تنتهي بتاريخ 2021/1/11، حيث ستقوم الهيئة بعد ذلك بإصدار التعليمات بصورتها النهائية.

ب. قامت الهيئة بإعتماد التعليمات والمتطلبات الخاصة لإنشاء وتشغيل منظومة إنترنت الأشياء (IoT).

ج. تقوم الهيئة بدراسة طلبات الترخيص المتعلقة بتقديم خدمات إنترنت الأشياء، وفقاً للتعليمات ذات العلاقة حيث يوجد عدد من الرخص منظورة حالياً لدى الهيئة للترخيص.

د. متابعة إنفاذ قرار الهيئة حول وقف منح رخصة إستخدام الترددات للوصلات الراديوية ضمن النطاق (24,5– 27,5) ج.هـ، تماشياً مع مخرجات المؤتمر العالمي للإتصالات (WRC–19)، لتخصيص هذا النطاق الترددي لخدمات الإتصالات المتنقلة العالمية، وتم إعلام مقدمة خدمات الإتصالات بضرورة إخلاء هذا النطاق الترددي قبل 2023/12/31.

هـ. قامت الهيئة بالعمل على وضع خطة مبدئية لتوفير نطاقات ترددية لتشغيل شبكات تكنولوجيا الجيل الخامس للاتصالات المتنقلة، وفقاً لمخرجات المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC–19).

و. قامت الهيئة بتشكيل لجنة بالشراكة مع مندوبي الجهات الأمنية لتوفير حزم ترددية لتشغيل شبكات تكنولوجيا الجيل الخامس للاتصالات المتنقلة.

ز. إجراء مسوحات ميدانية للحزم الترددية ذات العلاقة في مختلف مناطق المملكة.

3. قامت الهيئة بإدخال ميزة حيادية التكنولوجيا على النطاقات الترددية، والتي كانت مخصصة لتقديم خدمات تكنولوجيا الجيل الثاني عند تجديدها للمرخص لهم، وتدرس الهيئة حاليًا إمكانية إدخال هذه الميزة على الحزم الترددية المرخصة لتقديم خدمات الاتصالات الأخرى، أو الاستمرار بإعتماد ذات الآلية من خلال منح ميزة حيادية التكنولوجيا، عند تجديد رخص الطيف الترددي المنتهية.

4. تعتمد الهيئة حالياً أسعار لحيازة موارد الطيف الترددي بالشكل الذي يتوافق مع قيمته الإقتصادية التاريخية في السوق الأردنية، وستقوم الهيئة بإجراء بعض الدراسات بالتزامن مع إدخال خدمات الجيل الخامس للمملكة، تتعلق بالنظر في الأسعار المعتمدة حالياً لبعض حزم الترددات، مقارنة مع بعض الممارسات العالمية، لضمان ملائمة عوائد الطيف الترددي مع قيمته الإقتصادية الفعلية في السوق الأردنية، وبما يدعم ويشجع النمو والإستثمار في هذا القطاع.
5. عملت الهيئة على دراسة إمكانية تطبيق مبدأ التشاركية بالطيف داخل المملكة بين المرخصين من الناحية العملية والقانونية، وتوصلت إلى وجود تحديات قانونية وفنية تتعلق بإمكانيات التطبيق العملية لهذا الموضوع والحاجة العملية له في ضوء عدم وجود رغبة من غالبية الشركات.

فيما يتعلق ببنود وثيقة السياسة العامة المتعلقة بزيادة جاذيبة الأردن كموقع لإستضافة الخدمات والموضحة ضمن (البند 2,6)، فقد قامت الهيئة بما يلي:

1. تشجع الهيئة بشكل مستمر على توفير منافذ وخطوط نقل دولية بسعات كبيرة، حيث قامت الهيئة مؤخراً بترخيص عدد من الشركات لهذه الغاية.
2. تشجع الهيئة على إنشاء نقاط تبادل إنترنت تجارية (IXPs)؛ حيث أصدرت الهيئة التعليمات الخاصة بإنشاء وتشغيل نقاط تبادل الإنترنت (IXP) وخدماتها، كما وافقت الهيئة لشركة الناي للإستشارات المعلوماتية والاتصالات على توفير نقطة تبادل إنترنت (IXP)، شريطة الإلتزام بكافة التعليمات والتشريعات ذات العلاقة.

فيما يتعلق ببنود السياسة العامة المتعلقة بتمكين التشغيل الفعّال للسوق، ترى الهيئة ما يلي:

يتطلب التشغيل الفعّال لسوق الاتصالات وجود آلية فعّالة لتسوية النزاعات، وغالباً ما تستمر النزاعات بين المرخص لهم والهيئة لفترات طويلة بسبب التأخير في المحاكم. ونظراً لأن المحكمة الإقتصادية المتخصصة سوف تنظر في القضايا المتعلقة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فقد تم عقد ورشة عمل تعريفية بقطاع الاتصالات للجهاز القضائي، لتسليط الضوء على بعض المحاور الأساسية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال تقديم شرح موجز عن أبرز المواضيع المتعلقة بقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتوثيق الإلكتروني.

ثالثاً: قطاع البريد:

فيما يتعلق ببنود وثيقة السياسة العامة المتعلقة بإجراء تحليل لسوق الخدمات البريدية والخدمات المتعلقة بها والموضحة (البند 4,1)، فترى الهيئة ما يلي:

أ. تنفيذ تحليل شامل لسوق الخدمات البريدية، والخدمات التي من الممكن أن يتم توفيرها من خلال مكاتب البريد، بالتعاون مع شركة البريد الأردني خلال العام القادم 2022، ويتم بعد ذلك استكمال شركة البريد الأردني لخطة إعادة توزيع نقاط النفاذ البريدي من خلال المكاتب البريدية.

ب. استمرار الهيئة بتنظيم سقف الأسعار للخدمات الحصرية، وفقاً للقرار التنظيمي الصادر بشأن تنفيذ النظام التنظيمي الخاص بأسعار الخدمات الحصرية لشركة البريد الاردني، إلا أن شركة البريد الأردني لم تستكمل إنشاء نظام محاسبة التكاليف الخاص بالشركة بشكل نهائي، حتى تتمكن الهيئة من إعادة احتساب بدل الخدمات الحصرية، وفقاً للقرار التنظيمي الصادر عن الهيئة.

ج. في ضوء عدم توفر نظام محاسبة التكاليف في شركة البريد الاردني والذي تعتمد الهيئة على مخرجاته في تحديد كلفة الخدمات البريدية، فلا يمكن للهيئة مراجعة آلية إطار تنظيم أسعار الخدمات الحصرية التي تقدمها الشركة.

رابعاً: التحول الرقمي للحكومة:

فيما يتعلق ببنود وثيقة السياسة العامة المتعلقة بالتحول الرقمي، فقد قامت الهيئة بما يلي:

1. تم تعديل مسمى قسم إدارة أنظمة المعلومات، إلى قسم إدارة أنظمة المعلومات والتحول الرقمي، بهدف وضع الخطط لتسهيل تحويل اجراءات العمل اليدوية، وترجمتها مع المديريات المعنية، إلى أنظمة تقنية متضمنة خدمات إلكترونية، حيث تم إطلاق العديد من الخدمات في هذا المجال.
2. فيما يتعلق بإدارة البيانات الحكومية، فقد قامت الهيئة بما يلي:

أ. وضع سياسة لتصنيف البيانات والمعلومات والوثائق، وآلية حفظها وإستخدامها وإتلافها في الهيئة.

ب. إعداد مصفوفة تصنيف البيانات والمعلومات والوثائق لكل مديريات ووحدات الهيئة.

ج. نشر كافة البيانات الحكومية المفتوحة الخاصة بها على المنصة الحكومية للبيانات المفتوحة.

3. الإستفادة داخلياً من خدمات الحوسبة السحابية الموجودة لدى وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة في:
   أ. تجربة نظام لإصدار التنبيهات المتعلقة بعقود الصيانة.
   ب. تقديم خدمات الحصول على الموافقة النوعية للأجهزة الحاصلة على موافقات مسبقة إلكترونياً.
   ج. تقديم خدمات التحقق من الأجهزة الحاصلة على موافقات نوعية مسبقة.
   د. يتم الآن بحث إمكانية إستخدام خدمات الحوسبة السحابية في تقديم بعض الخدمات الإلكترونيّة بعد إجراء التقييم اللازم.
   هـ. تقوم الهيئة في الوقت الحالي بجمع المعلومات القطاعية الخاصة بخدمات الحوسبة السحابية، ومزودي خدمات الحوسبة السحابية وتصنيفها، لبحث وتقييم مدى الحاجة إلى إخضاعها للتنظيم، وموائمتها وتكيفها مع الممارسات العالمية الفضلى لأمن المعلومات والخصوصية.
4. إستحداث قسم معني بأمن شبكات الإتصالات ومعلوماتها، في مديرية تنظيم خدمات وشبكات الإتصالات في الهيئة، لغايات إسناد الجهات المعنيّة بموضوع الأمن السيبراني، فيما يتعلق بالمرخص لهم، ومزودي خدمات الإنترنت.